خلال عام 2025.. وإجمالي الإيرادات بلغ مستوى 103,26 ملايين دينار

6,11 ملايين دينار صافي أرباح «العقارات المتحدة».. بنمو 20٪

- مشاري المحيلان: الشركة حققت أداءً تشغيلياً مميزاً يعكس مرونة نموذج أعمالها وتنوع استثماراتها
- نواصل إستراتيجيتنا لتطوير وإدارة أصول عقارية متميزة.. وتعزيز الأداء التشغيلي لمحفظة الضيافة

مشاري المحيلان

أعلنت شركة العقارات المتحدة، الذراع العقارية لمجموعة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو)، عن نتائجها المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، حيث حققت الشركة صافي ربح بلغ 6,11 ملايين دينار، مقارنة بـ5,1 ملايين دينار في عام 2024، مسجلة نموا بنسبة 20٪.

وأوضحت الشركة أن الربح التشغيلي ارتفع إلى 23,5 مليون دينار في عام 2025 مقارنة بـ 17,97 مليون دينار في عام 2024، بنسبة نمو بلغت 31٪، كما ارتفعت ربحية السهم إلى 4,58 فلوس، مقارنة بـ3,91 فلوس خلال الفترة نفسها من العام الماضي، محققة زيادة بنسبة 17٪.

وفيما يتعلق بإجمالي الإيرادات، أشارت الشركة إلى أنه بلغ 103,26 ملايين دينار خلال عام 2025، مقارنة بـ 88,79 مليون دينار في عام 2024، مدعومة بنمو أنشطة قطاعات الأعمال الرئيسة، لاسيما قطاع الضيافة والمقاولات وخدمات إدارة المرافق في الشركات التابعة للمجموعة.

وفي تعليق له على النتائج، قال الرئيس التنفيذي للمجموعة في شركة العقارات المتحدة مشاري المحيلان: «إن الشركة تمكنت خلال عام 2025 من تحقيق أداء تشغيلي مميز يعكس مرونة نموذج أعمالها وتنوع استثماراتها، مؤكدا استمرار تحقيق النمو في الأرباح للعام الرابع على التوالي». وأضاف المحيلان: «نواصل تنفيذ استراتيجيتنا القائمة على تطوير وإدارة الأصول العقارية المتميزة، والتوسع في المشاريع العقارية بمختلف قطاعاتها في الأسواق التي نعمل فيها، إلى جانب تعزيز الأداء التشغيلي لمحفظة الضيافة، بما يدعم النمو المستقبلي للشركة».

ولفت المحيلان إلى أن عددا من العوامل أسهم في دعم إيرادات المجموعة وصافي أرباحها خلال عام 2025، من بينها ارتفاع نسب الإشغال في مشاريع المجموعة محلياً وإقليميا إلى أكثر من 90٪، إضافة إلى تحقيق نتائج إيجابية تمثلت في نمو إيرادات قطاع الضيافة لتبلغ 20,33 مليون دينار في 2025 مقارنة بـ 16,9 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام 2024، في حين بلغت إيرادات قطاع المقاولات 46,93 مليون دينار في 2025، مقارنة بـ 37,09 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام 2024.

وأكد أن الشركة تواصل العمل على رفع كفاءة إدارة الأصول وتعظيم العوائد التشغيلية من خلال تبني أفضل الممارسات في إدارة وتشغيل المشاريع واستكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة بما يسهم في خلق قيمة مضافة للعملاء والمساهمين من خلال اتباع نهج استثماري مدروس.

نقلت أول شحنة من المنتجات الطازجة من الهند دعماً للأمن الغذائي الوطني

«الجزيرة» تؤسس ممراً حيوياً لسلاسل الإمداد إلى الكويت عبر «القيصومة»

أعلنت «طيران الجزيرة» عن نجاحها في تأسيس ممر حيوي لسلاسل الإمداد إلى دولة الكويت، وذلك عبر مطار القيصومة في المملكة العربية السعودية، حيث قامت الشركة بنقل أول شحنة تزن 4,5 أطنان من الفواكه والخضراوات الطازجة من مدينة تشيناي في الهند إلى الكويت، من خلال عملية نقل متعددة الوسائط تمت بسلاسة.

ويعد ذلك إنجازا جديدا في دعم استمرارية وصول السلع الأساسية إلى الكويت في ظل التحديات الإقليمية الراهنة.

وقد تم شحن البضائع جوا إلى مطار القيصومة، ومن ثم نقلها برا إلى داخل الكويت، بما يضمن استمرارية الإمدادات من السلع سريعة التلف رغم القيود المفروضة على الأجواء والعمليات التشغيلية. وتأتي هذه المبادرة امتدادا لجهود طيران الجزيرة المستمرة للحفاظ على الربط الحيوي لدولة الكويت، ليس فقط على مستوى نقل الركاب، بل أيضا في دعم سلاسل الإمداد الأساسية التي تمس الحياة اليومية.

وفي ظل الضغوط التي تواجهها قنوات الخدمات اللوجستية التقليدية، تبرز أهمية القدرة على نقل السلع الأساسية، لاسيما المنتجات الطازجة، بكفاءة وموثوقية. وتتطلب هذه المنتجات، نظرا لقصر فترة صلاحيتها، سرعة ودقة وتنسيقا عاليا عبر الحدود. ويعكس نجاح طيران الجزيرة في تنفيذ هذه العملية مستوى عاليا من المرونة التشغيلية والالتزام بدعم الأولويات الوطنية.

وقال براثان باسوباثي، الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة: في ظل الظروف الحالية، لا يقتصر مفهوم الربط على نقل الأشخاص فحسب، بل يشمل أيضا ضمان استمرار تدفق السلع الأساسية إلى دولة الكويت. إن تأسيس هذا الممر اللوجستي عبر مطار القيصومة يمكننا من دعم المخزون الغذائي الوطني في هذا التوقيت الحرج، وهذه مسؤولية نعتز بها بصفتنا ناقلا وطنيا كويتيا، ونلتزم بالبناء عليها.

ولا يقتصر دور هذا الممر على تلبية الاحتياجات الفورية فحسب، بل يضع أيضا الأساس لشبكة لوجستية أكثر مرونة واستجابة في المستقبل.

وقد تطلب تنفيذ هذه العملية تنسيقا وثيقا مع عدد من الجهات المعنية في الكويت والمملكة العربية السعودية والهند، بما في ذلك هيئات الطيران المدني والجهات الجمركية وفرق المناولة الأرضية وشركاء الخدمات اللوجستية. وتم تنفيذ العملية بدءا من الشحن في تشيناي حتى التسليم النهائي في الكويت ضمن جداول زمنية دقيقة لضمان الحفاظ على جودة المنتجات.

وأضاف باسوباثي: نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للجهات الحكومية في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية على دعمهم المستمر في تسهيل هذه الجهود. وعملا بنموذجها التشغيلي البديل عبر مطار القيصومة الذي يدعم حركة نقل الركاب عبر التكامل بين النقل الجوي والبري، وسعت طيران الجزيرة اليوم نطاق عملياتها لتشمل الشحن الجوي، مما يعزز من قدرة الكويت على مواجهة التحديات وضمان استمرارية الإمدادات.

وفي أوقات التحديات، يصبح ضمان الوصول إلى السلع الأساسية مسألة ذات أهمية وطنية، ومن خلال هذه المبادرة، تؤكد طيران الجزيرة التزامها بدعم دولة الكويت، عبر الحفاظ على انسيابية سلاسل الإمداد واستمرارية حركة الأسواق وخدمة المجتمع ككل.

في طريقها لتسجيل أكبر تدفقات شهرية خارجة منذ 2008

50,45 مليار دولار مبيعات الأجانب بالأسهم الآسيوية منذ بداية مارس

وكالات: شهدت الأسهم الآسيوية تدفقات رأسمال أجنبية كبيرة منذ بداية مارس الجاري، حيث أدت اضطرابات إمدادات الطاقة في الشرق الأوسط جراء الحرب الأميركية ـ الإسرائيلية إلى تأجيج المخاوف من صدمة نفطية ومخاطر الركود التضخمي.

وباع المستثمرون الأجانب ما قيمته 50,45 مليار دولار من الأسهم الإقليمية منذ بداية الشهر، في طريقها إلى تسجيل أكبر تدفقات شهرية خارجة منذ عام 2008 على الأقل، وفقا لبيانات مجموعة بورصة لندن، التي تغطي بورصات كوريا الجنوبية وتايوان وتايلند والهند وإندونيسيا وفيتنام والفلبين.

وفي هذا السياق، قال رئيس استراتيجية الأسهم والمشتقات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في بنك «بي إن بي باريبا» جيسون لوي «تركزت التدفقات الخارجة من أسواق الأسواق الناشئة في آسيا نتيجة توجه عام نحو تجنب المخاطر بسبب الصراعات في الشرق الأوسط، إذ تعتمد معظم اقتصادات هذه الأسواق على واردات الطاقة الصافية».

وأوضح مدير أبحاث السوق واستراتيجيات التكنولوجيا المالية في شركة الوساطة المالية «إف إكس إي إم»، عبدالعزيز البغدادي، أن تدفقات رؤوس الأموال الخارجة تفاقمت بفعل الارتفاع في العوائد العالمية وإعادة تقييم توقعات أسعار الفائدة، بالإضافة إلى التأثير المحتمل للصراع على اقتصادات الدول المستوردة الصافية للنفط. وأشار إلى أن البنوك المركزية الكبرى أرسلت إشارات تفيد بأن أسعار الفائدة من المرجح أن تبقى ثابتة أو ترتفع إذا استمر النزاع في الضغط على الأسعار.

البنوك المركزية تواصل شراء المعدن الأصفر كأداة تحوط ضد تراجع الدولار

الذهب يواصل تراجعه مقترباً من أطول سلسلة خسائر يومية في تاريخها

وكالات: واصلت أسعار الذهب انخفاضها خلال تعاملات أمس الثلاثاء، حيث تراجعت بأكثر من 1٪ لتواصل تراجعها للجلسة العاشرة على التوالي، متأثرة بارتفاع الدولار وتلاشي الآمال في تخفيض مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) أسعار الفائدة على المدى القريب.

وتتجه أونصة الذهب لتسجيل أطول سلسلة خسائر يومية في تاريخها، حيث تراجع الذهب في المعاملات الفورية أمس، 0,19٪ إلى 4398,63 دولارا للأونصة، وانخفضت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم أبريل 0,15٪ إلى 4432,81 دولارا، نقلا عن وكالة «رويترز».

وارتفع الدولار، ما جعل المعدن النفيس أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى، وانخفضت أسعار الذهب في المعاملات الفورية بنحو 18٪ منذ بدء الحرب الأميركية ـ الإسرائيلية على إيران في 28 فبراير، فيما برز الدولار باعتباره أحد أكبر المستفيدين من الإقبال على أصول الملاذ الآمن. وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، انخفضت الفضة في المعاملات الفورية 2,5٪ إلى 67,37 دولارا للأونصة. وتراجع البلاتين 2,1٪ إلى 1841,35 دولارا، بينما انخفض البلاديوم 2,8٪ إلى 1393 دولارا. وفي سياق متصل، قال مسؤول تنفيذي في مجلس الذهب العالمي، إن دور الذهب كأداة تحوط ضد تراجع الدولار والمخاطر الجيوسياسية من المتوقع أن يحفز البنوك المركزية الغائبة عن السوق على شراء المعدن النفيس هذا العام.

وأضاف شاوكاي فان، الرئيس العالمي لقسم البنوك العالمية في مجلس الذهب العالمي، أن البنوك المركزية في غواتيمالا وإندونيسيا وماليزيا اشترت الذهب في الأشهر الأخيرة، إما بعد انقطاع طويل أو لأول مرة على الإطلاق.

مرتفعاً بقيمة 93,88 دولاراً منذ بداية مارس الجاري.. ومخاوف الإمدادات تواصل التأثير على أسواق الخام العالمية

سعر النفط الكويتي يقفز إلى 163,08 دولاراً للبرميل

وكالات: سجل سعر برميل النفط الكويتي قفزة بنسبة 4,2٪ وبقيمة 6,58 دولارات، ليبلغ مستوى قياسيا عند 163,08 دولارا للبرميل في تداولات أول من أمس، مقارنة بسعره البالغ نحو 156,50 دولارا للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي، وذلك وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

ومنذ بداية شهر مارس الجاري، حقق برميل النفط الكويتي قفزة بنسبة 135,66٪ وبقيمة 93,88 دولارا، وذلك مقارنة بسعره البالغ نحو 69,2 دولارا بنهاية شهر فبراير الماضي، أي قبل اندلاع الحرب الأميركية ـ الإسرائيلية ـ الإيرانية.

مخاوف الإمدادات

وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس (الثلاثاء) متأثرة بمخاوف بشأن الإمدادات، بعدما نفت إيران إجراء محادثات مع الولايات المتحدة لإنهاء الحرب في الخليج، وهو ما يتعارض مع تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب التي قال فيها إن التوصل إلى اتفاق قد يحدث قريبا. وبقيت أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل مع تلاشي التفاؤل بشأن خفض التصعيد الحربي، حيث واصلت إيران هجماتها على القواعد الأميركية في الخليج، وتبادلت إسرائيل وطهران إطلاق النار، فيما أفادت شبكة CBS نقلا عن مسؤول في الخارجية الإيرانية، بأن طهران تراجع مراسلات تلقتها من أميركا عبر وسطاء، في إشارة إلى استمرار القنوات غير المباشرة رغم التوترات.

وخلال جلسة تعاملات أمس، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1,25 دولار أو 1,3٪ إلى 101,19 دولار للبرميل، وصعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2,15 دولار أو 2,4٪ إلى 90,28 دولارا.

وقال تيم ووترر كبير محللي الأسواق لدى «كيه. سي.إم تريد»: «الارتفاع المعتدل الذي شهدناه اليوم ليس سوى محاولة من السوق لاستعادة توازنها وسط الاضطراب... يدرك المتداولون أنه رغم تعليق الهجمات الصاروخية مؤقتا، فإن مضيق هرمز لايزال بعيدا عن أن يكون ممرا آمنا».

وقال بنك «ماكواري» إنه في حال بقاء المضيق مغلقا فعليا حتى نهاية أبريل، فيمكن أن يصل سعر خام برنت إلى 150 دولارا للبرميل، متجاوزا الرقم القياسي المسجل عام 2008 والبالغ 147 دولارا.

وتسببت الحرب في تعطل شبه كامل لحركة نحو 20٪ من إمدادات النفط والغاز الطبيعي المسال العالمية التي تمر عبر المضيق، رغم نجاح بعض الناقلات، بما في ذلك شحنات متجهة إلى الهند، في العبور خلال الساعات الماضية.

وتعكس تحركات أسعار النفط استمرار حالة التذبذب الحاد في الأسواق، حيث تتأرجح بين إشارات التهدئة السياسية والتصعيد الميداني، في وقت تبقى فيه المخاوف من تعطل الإمدادات العامل الحاسم في توجيه الأسعار خلال المرحلة المقبلة.

السحب من المخزونات الأميركية

وفي سياق متصل، قال وزير الطاقة الأميركي كريس رايت أمس، إن الولايات المتحدة بدأت السحب من احتياطي النفط الاستراتيجي، مشيراً إلى أن حجم السحب قد يصل إلى نحو 3 ملايين برميل يوميا، مضيفا أن الاستخدامات الحالية للمخزونات مرتبطة بصفقات ستزيد من إجمالي المخزون الاستراتيجي للولايات المتحدة مستقبلا.

وأوضح رايت، خلال مؤتمر «CERAWeek»، أن النفط بدأ بالتدفق من المخزونات الأميركية بعد ظهر يوم الجمعة الماضي، وأن اليابان تحركت بسرعة، في حين ستتحرك بعض الدول بوتيرة أبطأ، بينما لا تمتلك دول أخرى مخزونات من النفط والغاز.

وأشار إلى أن هذا هو السبب الذي أنشئت من أجله وكالة الطاقة الدولية، لافتا إلى أنها استخدمت قبل 4 سنوات لخفض أسعار البنزين، وهو ليس الغرض الأساسي من مخزونات الاحتياطي البترولي الاستراتيجي.

وكشف أن معدل التدفق من المخزونات الأميركية سيتراوح بين مليون و1,5 مليون برميل يوميا، وقد يصل الإجمالي إلى نحو 3 ملايين برميل.

وفيما يتعلق بالتأثيرات طويلة المدى، قال إن تقليص المخزونات بشكل دائم يضيف علاوة سعرية ويجعل الأسواق أقل استقرارا، مشيرا إلى أن السحب الحالي يختلف عن عام 2022، إذ لم يتم بيع النفط، بل يجري تنفيذ عقود مبادلة.

وذكر أن الولايات المتحدة تفرج عن البراميل حاليا مقابل استعادة أكثر من 1,2 برميل لكل برميل يتم سحبه، على أن يعود هذا النفط إلى الاحتياطي خلال العام المقبل، مؤكدا أنه بنهاية هذا الصراع وبحلول عام 2027 سيكون لدى الاحتياطي البترولي الاستراتيجي مستوى أعلى من النفط مقارنة بالمستويات الحالية.

المخزونات اليابانية

من جهتها، أعلنت رئيسة الوزراء اليابانية، ساناي تاكايتشي أمس، أن بلادها ستستخدم مخزونات النفط المشتركة التي تحتفظ بها الدول المنتجة للنفط في البلاد بحلول نهاية مارس الحالي، في الوقت الذي تكشف فيه طوكيو إجراءاتها الطارئة لتعويض نقص الإمدادات من الشرق الأوسط.

وقالت تاكايتشي على وسائل التواصل الاجتماعي: «بدأنا الإفراج عن الاحتياطيات المملوكة للقطاع الخاص في 16 مارس، وسنبدأ الإفراج عن الاحتياطيات الوطنية بدءا من 26 مارس. كما أنه من المقرر أن تبدأ عمليات الإفراج من المخزونات المشتركة مع الدول المنتجة للنفط في وقت لاحق من شهر مارس».

ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، سيبلغ إجمالي مساهمة اليابان في عملية الإفراج القياسية عن مخزون النفط التي تنسقها الوكالة، نحو 80 مليون برميل، تتكون أساسا من النفط الخام، وبالإضافة إلى ذلك، تحتفظ اليابان بشكل مشترك بنحو 13 مليون برميل، أي ما يعادل 7 أيام من الإمدادات، من قبل السعودية والإمارات والكويت.

وقال وزير الصناعة الياباني، ريوسي أكازاوا، إن اليابان ستستخدم من هذه الشحنات ما يكفيها لخمسة أيام من الإمدادات، موضحا أن هناك ناقلتين قادمتين من ميناء ينبع على البحر الأحمر في السعودية، بالإضافة إلى ناقلة أخرى من الفجيرة في الإمارات ـ جميعها تتجنب مضيق هرمز ـ متجهة إلى اليابان، ومن المتوقع وصولها هذا الأسبوع وبداية أبريل.

وأضاف أكازاوا أن ناقلة نفط أخرى قادمة من خارج الشرق الأوسط متجهة أيضا إلى اليابان، ومن المقرر وصولها في أواخر أبريل.

وأعلنت شركتا الشحن اليابانيتان الرئيسيتان، اللتان تقبع ناقلاتهما في الخليج، تعليق عمليات النقل البحري، وأن سفنهما تنتظر في منطقة آمنة، وذلك وفقا لما ذكرته الشركتان في رسالة بريد إلكتروني. وبينما تلجأ اليابان إلى استخدام احتياطياتها المالية لدعم البنزين، وتدرس ـ حسب مصادر «رويترز» ـ التدخل في سوق العقود الآجلة للنفط الخام، يتجه المشترون المحليون إلى مصادر أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، لتأمين إمداداتهم.

وتوقعت رابطة البترول اليابانية ـ وهي الهيئة الصناعية التي تمثل كبرى شركات تكرير النفط في البلاد ـ في وثيقة صدرت يوم 24 مارس، ألا تصل أي إمدادات بديلة إلى اليابان قبل شهر يونيو المقبل.

وفي غضون ذلك، قالت وزيرة المالية اليابانية، ساتسوكي كاتاياما، إن الحكومة مستعدة لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة «على جميع الجبهات»، ولكنها لم تعلق بشكل مباشر على إمكانية تدخل اليابان في سوق العقود الآجلة للنفط الخام.

وقالت كاتاياما، ردا على سؤال حول التقرير: «يقال على نطاق واسع إن التحركات المضاربية في أسواق العقود الآجلة للنفط الخام تؤثر أيضا على سوق الصرف الأجنبي». وقالت: «بصفتنا الحكومة اليابانية، ونظرا لتأثير تقلبات العملة على حياة الناس والاقتصاد، فإننا عازمون على اتخاذ إجراءات شاملة في جميع الأوقات وعلى جميع الجبهات».